

Distr.: Limited  
5 July 2024  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

ألبانيا، باراغواي، البرتغال\*، سلوفاكيا\*، السويد\*، سيراليون\*، فرنسا، قيرغيزستان، لاوسيا\*، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية\*: مشروع قرار

### .../56 مساهمة مستشاري شؤون حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ يؤكد مجدداً أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يشدد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها وإعمالها،

وإذ يسلم بأن توطيد التعاون الدولي، في سياق التعاون التقني وبناء القدرات، مسألة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها بفعالية، وهو ما ينبغي أن يقوم على مبدئي التعاون والحوار الحقيقي، وأن يهدف إلى تمكين قدرة الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لما فيه مصلحة كل البشر،

وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة 141/48 المؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 1994 وبالولاية المنوطة بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وإذ يضع في اعتباره ولاية مجلس حقوق الإنسان التي بينتها الجمعية العامة في قرارها 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، وتتمثل في النهوض بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وهي عناصر ينبغي توفيرها بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



ويضع في اعتباره الأحكام التي ترد في قراري المجلس 1/5 و 2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007، وقراره 21/16 المؤرخ 25 آذار/مارس 2011، والتي تهدف إلى تمكين المجلس من الوفاء بهذه الولاية،

وإن يذكّر أيضاً بقرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإن يكرر التأكيد على أن المفوض السامي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يتحملان مسؤولية التنسيق الفعال للأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وفقاً لولاية المفوضية،

وإن يشدد على أن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن تستمر على أساس التشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، وأن تراعي طلباتها واحتياجاتها وأولوياتها، فضلاً عن سياقاتها الوطنية، وأن تضع في الاعتبار أن جميع حقوق الإنسان عالمية ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وأن تهدف إلى إحداث تأثير ملموس على جميع المستويات على أرض الواقع،

وإن يشدد على أهمية أن تعتمد كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كل في إطار ولايته، إلى إدراج التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في صلب أعمالها وبرامجها،

وإن يؤكد أهمية زيادة التعاون التقني بين مفوضية حقوق الإنسان والدول في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها مكاتب المفوضية الميدانية، بموافقة البلدان المعنية، في النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان داخل البلدان المهتمة، ودعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مكاتب الأمم المتحدة القطرية، بالتعاون الوثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين،

وإن يعترف بمساهمة مستشاري شؤون حقوق الإنسان في تعزيز العمل على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مكاتب الأمم المتحدة الميدانية، وفي النهوض مباشرة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدان المهتمة، بطرق منها تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية،

وإن يلاحظ أن 44 مكتباً من مكاتب مفوضية حقوق الإنسان الميدانية البالغ عددها 95 مكتباً تتألف من فرادى مستشاري شؤون حقوق الإنسان العاملين في مكاتب المنسقين المقيمين،

وإن يحيط علماً بقرار إغلاق صندوق تعميم منظور حقوق الإنسان في نهاية عام 2024، وبقرار إدماج برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في عمل مفوضية حقوق الإنسان،

وإن يعرب عن تقديره للجهات المانحة التي قدمت بالفعل دعماً تمويلياً إلى برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان، سواء بوجه عام أو فيما يتعلق بوظائف محددة، ويدعو الدول والجهات المانحة المحتملة الأخرى إلى النظر في تقديم المزيد من الدعم إلى هذا البرنامج في المستقبل،

وإن يلاحظ الطلب المتزايد من الدول المهتمة والمنسقين المقيمين، على السواء، إنشاء وظائف جديدة لمستشاري شؤون حقوق الإنسان، وإذ يلاحظ أيضاً النقص المستمر في الدعم من خارج الميزانية لمفوضية حقوق الإنسان ولبرنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بتغطية تكلفة البرنامج الإجمالية وفرادى الوظائف، وما نتج عن ذلك فجأة بالفعل من انخفاض في عدد الوظائف منذ عام 2022، وما يشكله ذلك من خطر على استقرار البرنامج على المدى الطويل،

وإن يلاحظ بقلق أن عدم تقديم الدعم التمويلي لفرادى وظائف مستشاري شؤون حقوق الإنسان قد يحول دون إنشاء هذه الوظائف، وأن الوظائف الموجودة في بلدان محددة لا يمكن الإبقاء عليها، وأن الطلب على إنشاء وظائف جديدة لن يُلبي، وأن أي نقص في تمويل فرادى الوظائف سيؤثر تأثيراً غير

متناسب على قدرة مفوضية حقوق الإنسان على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان في بلدان مهتمة محددة،

يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُعد تقريراً عن الوضع الحالي لبرنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان وعمله وإنجازاته الرئيسية والتحديات التي يواجهها ورؤية البرنامج في المستقبل، بالتشاور مع الدول المهتمة وأصحاب المصلحة المهتمين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الستين.

---